مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

البنك الدولي وتداعيات النزوح السوري اقتصاديًا علامة: الكلفة المقدّرة لا تشمل الأرقام الحقيقيّة

كشف التقرير الذي اعده فريق من الخبراء في البنك الدولي وناقشته لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين البرلمانية تداعيات النزوح السوري على الاقتصاد اللبناني بالارقام. بيّن التقرير مدى عبء الحرب في سوريا وانعكاسها على لبنان من الناحيتين الاقتصادية والمالية، والتأثير السلبي لموجة النزوح

ادى ذلك الى انخفاض النمو في الناتج المحلي الى 3% في الفترة الواقعة ما بين عامي 2011 الى 2017، وان الكلفة هي حوالى 31 مليار في السنوات السبع الاولى من الحرب اي بمعدل 5 مليارات دولار يتحملها لبنان بسبب الحرب التي نتج منها النزوح.

اورد التقرير ايضا ان كلفة استضافة لبنان النازحين السوريين حوالى 1000 دولار للشخص الواحد في السنة، ما يعني حوالى المليار ونصف مليار في السنة قياسا على الارقام والاعداد المسجلة للنازحين من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما انعكست نتيجة الحرب والنزوح على الاستثمارفي لبنان الذي انخفض حوالى 20% بين عامي 2011 و2017، وتراجع الاستيراد حوالى 35% والصادرات حوالى 45% وتراجعت الاستثمارات والايداعات حوالى 20%، وتسبب النزوح في زيادة 30% على الدين العام للناتج المحلي.

هذا الموضوع كان محور حديث مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

■ ما اهمية هذا التقرير وفي هذا التوقيت؟

□ اهمية هذا التقرير انه يحاكي واقع الحرب في سوريا وانعكاسها على لبنان من خلال موجة النزوح وتداعيات الازمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. هذا التقرير او الدراسة اجريت في غالبيتها بين عامي 2011 و2017، وهناك قسم منها ذهب ابعد من ذلك ومن الممكن ان يستفيد لبنان كثيرا من هذا التقرير او الدراسة، لانه تقرير رسمي صادر عن البنك الدولي، اعده فريق من الخبراء الاقتصاديين ويستند على معطيات علمية دقيقة من خلال دراستهم للاقتصاد. كما استندوا في كل الدراسة على ارقام ومعطيات مفوضية اللاجئين لدى الامم المتحدة (UHNCR)، والتي زودتهم ارقاما تتحدث عن مليون ونصف مليون نازح، وقد استند البنك الدولي على هذا الرقم، وبنيت كل الارقام التي صدرت عن الدراسة او التقرير استندت الى هذا الرقم بالنسبة الى عدد النازحين المسجلين وغير المسجلين. على الصعيد الاقتصادي، تفيد الدراسة ان لبنان شهد منافسة غير مشروعة في سوق العمل والتجارة بشكل عام نتيجة تأسيس شركات من دون تسجيل، وتسببت بمنافسة مباشرة مع اللبنانيين. كما اشارت الى ان لبنان قد تأثر في مجالات عدة على صعيد الصحة والتربية والبنى التحتية وعمل البلديات والبيئة، وان لبنان كان لدية ناتج محلي بلغ نحو 172% ولو لم تكن ازمة النزوح لكان مستوى الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي 142%، اي ان النزوح تسبب بزيادة 30% على الدين العام للناتج المحلي.

■ ما الخطوات المطلوبة من لبنان الرسمي بعد هذا التقرير، اي الحكومة والمجلس النيابي؟

□ المطلوب اولا ان يأخذ لبنان الرسمي هذا التقرير ويرفعه الى الدول صاحبة القراروالنفوذ في موضوع النزوح، وخصوصا الدول المتشددة التي لا تؤيد الموقف اللبناني في شأن العمل على ايجاد اليات لعودة النازحين الى بلدهم سوريا، لاسيما وان رئيس الحكومة استمع للبنك الدولي واطلع على هذا التقرير. اعتقد ان لديه خطة عمل يجري العمل عليها من اجل الاستفادة من هذا التقرير ومضمونه ومن هي الجهة التي اعدته، واعتقد ان الحكومة ستعمل على مناقشة مضمون هذا التقرير مع كل الدول المعنية عبر الطرق الديبلوماسية والاتصالات المباشرة وغير المباشرة، لاسيما وان الموقف الرسمي اللبناني هو موقف موحد تجاه معالجة ملف النزوح، انطلاقا من التوصية التي اقرها مجلس النواب في جلسته الاخيرة وعملت الحكومة بموجبها في مؤتمر بروكسل الاخير الذي ناقش موضوع النزوح. نحن كلجنة نيابية معنية بهذا الملف عملنا عليه منذ اكثر من سنتين، وقد سبق ان اصدرنا سلسلة توصيات نالت شبه اجماع نيابي من جميع القوى والكتل الممثلة داخل اللجنة. طبعا، سنتابع في المسار نفسه من خلال اللقاءات والاجتماعات التي نعقدها مع السفراء والوفود التي تزور لبنان ونلتقي معها. لا شك في ان هذا التقرير سيشكل مادة قوية يمكننا استخدامها في شرح وجهة نظر لبنان الرسمية القائمة على ضرورة ايجاد الحلول لعودة النازحين الى بلادهم.

■ ما المطلوب من البنك الدولي تجاه الدول المانحة بعد هذا التقرير؟

□ سوف يسعى البنك الدولي، وبناء على الارقام والكلفة التي تم عرضها، للمطالبة برفع مستوى ومعدل وقيمة المساعدات للبنان، لاسيما وان الارقام التي تم الاستناد اليها تفيد بالحاجة الى حوالى مليار ونصف

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

مليار دولار سنويا، بينما الارقام الحقيقية تجاوزت ثلاثة ملايين نازح، ما يعني مضاعفة الارقام. وبالتالي على البنك الدولي ان يقنع الدول المانحة بأن لبنان يعاني بسبب النزوح حيث هناك تأثير كبير على بناه التحتية في مختلف القطاعات الصحية والتربوية وغيرها، وهو في حاجة الى دعم اكبر واكثر مما هو مقرر وقائم حاليا والذي تم تحديده ولا يحصل لبنان سوى على ربع ما هو مقرر حاليا. هنا، وفي هذا المجال، يستطيع البنك الدولي المساعدة من خلال عرض الوقائع التي توصل اليها وفقا للدراسات والمعطيات العلمية البحتة.

■ هل يساهم تقرير كهذا في تعديل مواقف الدول المانحة تجاه التعامل مع ملف النزوح السوري في لبنان؟

□ هذا الملف او التقرير هو اقتصادي ومالي وتحدث عن تراجع في الصادرات 35% والواردات بنسب 45% مع تقلص النمو الاقتصادي ما بين الـ2011 والـ2017 بنسبة حوالى 30% وما قيمته نحو 31 مليار دولار. كل هذه الارقام يفترض ان تشكل حافزا لدى المجتمع الدولي عندما يطلع عليها لكي

> **متفقون مع البنك الدولي على ايجاد حل مستدام في سوريا**

يكون حريصا اكثر وجديا اكثر، ويقتنع بأن هذا الملف ليس امرا عاديا وطبيعيا، وانه لا يجب ان يبقى النزوح قائما وموجودا في لبنان. من هنا يجب ان يسعى ويعمل على مساعدة لبنان، خصوصا واننا اوضحنا بأن هذه المساعدات يمكن ان تذهب الى النازح داخل سوريا، وان على الدول المانحة ان تعمل مع اكثر من دولة وخصوصا مع الولايات المتحدة الاميركية التي لديها قانون العقوبات، لكي يتم ايجاد مخارج واطر لادخال المساعدات من اجل تأمين العيش الكريم للنازح في بلده وتتوافر له ابسط مقومات الحياة. نأمل في ان يشكل هذا التقرير بما يتضمنه من وقائع وارقام علمية، قاعدة صلبة تساعد على اقناع بعض الدول المانحة بوجهة نظر لبنان اولا، ومن ثم بخطورة استمرار هذا الواقع يتفاقم من دون ايجاد الحلول المناسبة له، وبالتالي تعديل مواقفها المتشددة والتي تربط المعالجة بالحل السياسي للازمة السورية، علها تقتنع بالفصل بين ما هو اقتصادي ومالي واجتماعي وبين الحل السياسي الشامل، لأن لبنان لم يعد يحتمل ولا يستطيع ان يستمر في تحمل اعباء هذا الملف.

■ ما هي الخطوات التي يمكن القيام بها من لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية بعد هذا التقرير؟

□ هذا تقرير مهم لنا ويساعدنا في عملنا على هذا الملف الذي بدأنا العمل عليه منذ سنتين، حيث قمنا بزيارة الى البرلمان الاوروبي وسنقوم بزيارة ثانية استكمالية بعدما انجزت الانتخابات الاوروبية وبعد تشكيل اللجان في تشرين الاول او تشرين الثاني، من اجل متابعة البحث في هذا الملف وتوضيح الموقف اللبناني. هذا التقرير مفيد جدا لنا كمستند رسمي صادر عن جهة دولية معروفة، ويتضمن ارقاما ناتجة من دراسات علمية اجراها البنك الدولي. عرضت هذه الدراسة او التقرير امام اللجنة في جلسة خاصة لهذه الغاية وتمت ترجمتها الى اللغة العربية. كما ان البنك الدولي يتابع الامر مع مجلس الوزراء، كذلك تم وضع ملخص عن هذا التقرير ستتم من خلاله الاضاءة فيه على هذه الامور وغيرها، ذلك ان كلفة الـ1000 دولار في السنة للشخص الواحد، هذا من دون احتساب موضوع استفادة النازح من سياسة الدعم التي حصلت، اي ان الكلفة اعلى من ذلك، اضافة الى امور تقنية اخرى. لقد جرى الاتفاق على متابعة اللقاءات مع البنك الدولي، لأن هذا التقرير يفيد لبنان من اجل التوجه به الى الخارج بناء على مستند رسمي من البنك الدولي يشير الى ما يتحمله لبنان. نحن متفقون مع البنك الدولي على ايجاد حل مستدام في سوريا من اجل ان يكون لدى النازح حافز للعودة الى بلاده مع اعطائه المساعدات.